الأمم المتحدة

E/CN.3/2020/7

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 December 2019
Arabic
Original: English

**اللجنة الإحصائية**

**الدورة الحادية والخمسون**

3-6 آذار/مارس 2020

البند 3 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

**بنود للمناقشة واتخاذ القرار: مستقبل الإحصاءات الاقتصادية**

## تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية

### مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 210/2019 والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية إلى اللجنة الإحصائية لمناقشته. ويتضمن التقرير وصفا لنتائج الاجتماعين الأول والثاني للفريق، إلى جانب نتائج المشاورات العالمية والإقليمية مع المستعملين بشأن المسائل المتصلة بتحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية وترتيبات إدارته. ويقدم التقرير أيضا معلومات عن الأنشطة والمنجزات المتوخاة المقترحة للفريق في عام 2020. واللجنة مدعوة إلى إبداء آرائها بشأن التقدم الذي أحرزه الفريق في عمله وبشأن برنامج عمله المقترح لعام 2020.

* E/CN.3/2020/1.

200120 080120 19-22271 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية

## أولا – موجز

1 – أنشأت اللجنةُ الإحصائيةُ فريقَ أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية في دورتها الخمسين لإجراء تقييم لكفاءة النظام الحالي للإحصاءات الاقتصادية وفعاليته ومدى قدرته على الاستجابة. وقد أدت أنشطة التشاور والمناقشات التي أجريت في العام الماضي إلى الاعتراف بأن النظام الحالي يجب أن يكون أكثر قدرة على الاستجابة وأكثر مرونة لكي يلبي الاحتياجات الجماعية للمستعملين، وأن التركيز ينبغي أن ينصب على تحسين النظام الحالي بدلا من التوصية بإدخال تغييرات رئيسية عليه. ويندرج العمل المقترح للفريق في عامه الثاني والأخير ضمن أربعة أبعاد هي: توثيق عمليات النظام الحالي؛ وتحسين الصلات بين الأفرقة العاملة من خلال إنشاء الشبكات؛ ووضع الأفرقة العاملة أمام تحدي العمل بطرق جديدة، مع التركيز على التجريب وبناء القدرات؛ وزيادة حجم المشاركة مع مجموعة واسعة من المستعملين وغيرهم من الشركاء المحتملين.

## ثانيا – مقدمة

2 – أدت المناقشة التي أجريت في الحلقة الدراسية التي نُظّمت يوم الجمعة بشأن مستقبل الإحصاءات الاقتصادية قبل افتتاح الدورة الخمسين للجنة الإحصائية، وفي الدورة الخمسين للجنة نفسها، إلى إنشاء فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية.

3 – وقامت اللجنة الإحصائية في دورتها الخمسين بما يلي:

- طلبت إنشاء فريق أصدقاء الرئيس لفترة لا تزيد عن عامين لإجراء تقييم لكفاءة إدارة النظام الحالي للإحصاءات الاقتصادية وفعاليتها ومدى قدرتها على الاستجابة، دون خلق المزيد من البيروقراطية أو تحميل المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية عبئا إضافيا لا داعي له
- طلبت إلى الفريق تقييم المبادرات الحالية وتقديم توصية للمضي قدماً بها بغية تحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية من خلال إجراء استشارة واسعة النطاق للمستخدمين
- طلبت أيضا إلى الفريق تناول مسائل مشمولة بالمعلومات المستكملة الإحصائية تكون قد بلغت بالفعل مستوى عاليا من النضج
- طلبت كذلك إلى الفريق أن يقدم تقريرا إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والخمسين يتضمن خطة واضحة لكيفية المضي قدما

4 – ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلع بها الفريق منذ أن أنشأته اللجنةُ الإحصائية. ويُرتَّب محتوى التقرير على النحو التالي: يحتوي الفرع الثالث على موجز لنتائج اجتماعات الفريق ومختلف أنشطة التشاور التي اضطلع بها، ويشمل الفرع الرابع الخيارات التي طرحت للمناقشة والأنشطة المقررة لعام 2020.

## ثالثا – أنشطة فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية

### ألف – موجز الاجتماع الأول

5 – عُقد الاجتماع الأول لفريق أصدقاء الرئيس في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 28 إلى 30 أيار/مايو 2019. وقُسّم الاجتماع إلى أربع جلسات. وخلال الجلسة الأولى، بحث الأعضاء ما إذا كانت التحديثات المقرر حاليا إجراؤها لنظام الإحصاءات الاقتصادية تلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمستعملين. وخلال الجلستين الثانية والثالثة، تدارس الأعضاء مسألة ما إذا كانت الهياكل الأساسية القائمة حاليا (مثل الأطر الإحصائية، والأساليب، ونظم التصنيف، والبيانات المصدرية، والتكنولوجيا، والسياسات، والشراكات) كافية لتلبية الاحتياجات في المستقبل. وفي الجلسة الأخيرة، استكشف الأعضاء ما إذا كانت هناك ترتيبات إدارية مناسبة قائمة لكفالة قدرة نظام الإحصاءات الاقتصادية على الاستجابة وكفاءته وفعاليته.

6 – وخلص الفريق، الذي ضم بعض مستعملي البيانات الرئيسيين ممثَّلين بشبكة الأمم المتحدة للاقتصاديين، إلى أن قائمة المبادرات الحالية تعكس معظم احتياجات المستعملين الرئيسيين من المعلومات في المستقبل من منظور اقتصادي كلي. وعلى وجه الخصوص، كانت هناك مبادرات قائمة تستهدف توسيع نطاق القياس في مجالي الرفاه الاقتصادي والاستدامة من خلال وضع مجموعات بيانات تربط النشاط الاقتصادي بالآثار البيئية والمسائل المتعلقة بانعدام المساواة. أما الاستثناء الوحيد الذي تم تحديده فهو أنه ينبغي وضع برنامج عمل محدد على نحو أوضح فيما يتعلق بقياس الاقتصاد غير الرسمي ودرجة الاتسام بالطابع غير الرسمي.

7 – ومع ذلك، يشير مستعملو البيانات إلى وجود فجوة كبيرة بين برنامج العمل الجماعي والبيانات المتاحة على الصعيد القطري. وتعكس هذه الفجوة محدودية قدرات العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية، فضلا عن وجود فترة تأخير مطوّلة تفصل في كثير من الأحيان بين بدء العمل على الصعيد العالمي بشأن المعايير أو المنتجات الإحصائية الجديدة وتنفيذها على الصعيد القطري. ويمكن إيلاء المزيد من النظر للحد من هذا التأخير عن طريق إيجاد سبل لتجريب المعايير والمنتجات الجديدة مبكرا وإصدار التقديرات التجريبية.

8 – وأشار عدد من الأعضاء إلى أن الهياكل الأساسية الحالية تفتقر إلى المرونة وأنه ينبغي وضع توصيات بهدف تحسين المرونة العامة للإطار، ليس فقط على صعيد وضع المفاهيم والأساليب فحسب، بل ومن حيث قدرته على تقديم منتجات البيانات بطريقة أكثر قدرة على الاستجابة. وأشار الأعضاء أيضا إلى أن الهياكل الأساسية يجب أن تتيح الفرصة للتوسع في تجريب الطرق الجديدة.

9 – واتفق الأعضاء على أن هناك فرصا كبيرة لزيادة التعاون في مجالات تبادل البيانات والأساليب والموارد. وفي عالم تسوده البيانات الضخمة، تحققت وفورات الحجم في الاضطلاع بجمع بيانات متعددة البلدان. فعلى سبيل المثال، في حالة الأسعار المستخرجة من شبكة الإنترنت، أمكن وضع قاعدة بيانات مشتركة متعددة البلدان لكي تستفيد منها جميع البلدان.

10 - وأشار الأعضاء إلى أنه بالنظر إلى اتساع نطاق برنامج العمل الحالي والسرعة التي تحاول بها المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الدولية تلبية احتياجات المستعملين، قد يكون هناك بعض الازدواجية وعدم الكفاءة في هيكل الإدارة الحالي. وقد تسبب ذلك في ضغط كبير على الالتزامات المتعلقة بالوقت والموارد، وقد يكون من المفيد أن تعمل هياكل الإدارة بمجموعة مشتركة من المبادئ الرامية إلى تعزيز الكفاءة والفعالية.

11 - وفي حين انخرط الأعضاء في مناقشة ثرية، جرى الاتفاق على ضرورة إجراء مشاورات أكثر شمولا من حيث التغطية العالمية قبل تقديم مجموعة من التوصيات إلى اللجنة الإحصائية. واتفق الفريق على أن المشاورات ينبغي أن تتم من خلال مناقشات داخل الشبكة القائمة التي تضم أفرقة عاملة، وفرق عمل، ولجانا رفيعة المستوى تحضرها بانتظام المنظمات الإحصائية الوطنية والدولية. وللمساعدة في توجيه وبلورة هذه المناقشات، وافق الفريق على تقديم الاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع الأول في صورة مذكرة معلومات أساسية. ووافق الفريق أيضا على وضع مجموعة محددة من الأسئلة التي يود أن تناقشها الأفرقة العاملة وأن تعد التقارير بشأنها.

## باء - موجز الاجتماع الثاني

12 - عُقد الاجتماع الثاني لفريق أصدقاء الرئيس في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 2 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2019. واستُخدم الاجتماع لتقييم التعليقات الواردة من مختلف المنتديات من خلال المشاورة العالمية التي تجريها الأفرقة الإحصائية مع المستعملين ومن المشاورات الإقليمية المنظمة في إطار الحلقات الدراسية الرفيعة المستوى بشأن مستقبل الإحصاءات الاقتصادية؛ ومواصلة تحديد نظام الإحصاءات الاقتصادية؛ وتوضيح أي تغييرات يلزم إدخالها على ترتيبات إدارة النظام وعملياته الإحصائية وهياكله الأساسية؛ والاتفاق على المهام والمسؤوليات المقررة لعام 2020؛ والموافقة على محتوى التقرير المقدم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والخمسين.

13 - وقام الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين بالتعريف بشبكة الأمم المتحدة لكبار الاقتصاديين التي أنشئت حديثا عن طريق وصف دورها وأهدافها. وتهدف الشبكة إلى دعم السياسة الاقتصادية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع الأخذ برؤية أطول أجلا والتركيز على اقتصاديات التنمية المستدامة الجديدة. ومن العناصر الرئيسية للبرنامج النظر في نوعية النمو، أي عدم النظر إلى النمو الاقتصادي فحسب، بل إلى تداعياته البيئية والاجتماعية أيضا. وتنظر الشبكة في خمسة اتجاهات رئيسية تتعلق بتغير المناخ والاستدامة البيئية، والتكنولوجيا، والتحولات الاجتماعية الديمغرافية، والتحضر، وأوجه عدم المساواة.

14 - وناقش الفريق التحدي المتمثل في توفير إحصاءات تلبي الاحتياجات السياساتية على المدى القصير (التي تدور إلى حد كبير حول الاستقرار المالي والنقدي) والمنظورات السياساتية على المدى الأطول التي ينطوي عليها تحليل الاستدامة أو الرفاه. وكلا المنظورين أساسيان، وكان هناك شعور لدى الأعضاء بأنهم لا يملكون ترف تلبية احتياجات مجموعة من المستعملين أو السياسات على حساب المجموعة الأخرى.

15 - وناقش الفريق نتائج كل من المشاورة الإقليمية ومشاورة شبكة الأفرقة الإحصائية. واتفق الأعضاء على أن هناك ثروة من المعلومات الممكن استخراجها من النتائج، ولكن يمكن استخلاص الاستنتاجات العامة التالية:

(أ) كان هناك اتفاق عام على أن أهم أولويات تحديث الإحصـــاءات قد حُدّدت وعلى وجود مبادرات لمعالجتها؛

(ب) وأُعرب عن آراء متباينة بشأن مدى الدعم الذي تقدمه المبادرات العالمية إلى التحولات المؤسسية على الصعيد القطري؛

(ج) ورأى معظم المجيبين أن نظام الإدارة ليس معطوبا تماما، ولكن هناك حاجة إلى إدخال تحسينات مدروسة ووافية من حيث التنسيق والاتصال والقدرة على الاستجابة؛

(د) وكان هناك توافق في الآراء بشـــأن الحاجة إلى إنتاج المزيد من البيانات الدقيقة، وإلى مبادرات دولية لتلبية تلك الحاجة على نطاق الأساليب والأدوات والمعايير؛

(هـ) وكان هناك شـعور عام بأن نظام الإحصـاءات الاقتصـادية يُصـور بدقة على أنه يقوم على رد الفعل ويتسم بالبطء في التكيف مع طلب المستعملين؛

(و) وأعربت البلدان النامية عن قلق حقيقي إزاء عدم امتلاكها الموارد أو القدرة اللازمة للتعامل مع المسائل التي تجري مناقشتها وإزاء الأهمية البالغة لتقديم المزيد من الدعم؛

(ز) وأُعرب عن تفضيل نهج عملي ومرن يركز على عدد صغير من المواضيع.

16 - واتفق الأعضاء على أن جميع عناصر نظام الإحصاءات الاقتصادية تواجه تغييرات فيما يتعلق بالعوامل التالية: تحوّل دور المكاتب الإحصائية الوطنية من جهات منتجة للبيانات إلى جهات يُعهد إليها بالإشـراف على البيانات؛ وصـعود المنظمات المتنافسـة؛ واحتياجات المسـتعملين من المعلومات؛ وتوافر البيانات؛ وظهور أدوات وتقنيات جديدة. وفي هذه البيئة، يصـبح التحديد الدقيق لنظام الإحصـاءات الاقتصادية أقل أهمية حيوية من ضمان تقبل النظام للتغيير.

17 - ومن المواضيع التي برزت في المناقشة اتباع نهج بناء القدرات في تنفيذ الأنشطة الدولية. وفي هذا النهج، لن تقتصـر المبادرات الدولية على إعطاء الأولوية لوضـع المعايير الدولية. بل إنها سـتعترف بقيمة المبادرات العالمية التي تشـمل عناصـر من قبيل الحصـول على البيانات، والأسـاليب الإحصـائية، وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات، وغيرها من المبادرات الرامية إلى إنجاز مهمة المكاتب الإحصـــائية الوطنية. وتهدف تلك المبادرات إلى زيادة التعاون والابتكار والتجريب مع تحقيق عائد على الاســـتثمار في مشاركة البلدان في المبادرات العالمية.

18 - وأظهرت عملية التشـــاور أن هناك عزوفا عن إحداث تغيير كبير في ترتيبات الإدارة الحالية. وفي الوقت نفسه، أُعرب أيضا عن رأي مفاده أن هذه الترتيبات تتسم بالجمود وبطء الاستجابة وأن هناك حاجة إلى مزيد من التنسـيق والدمج (عند الاقتضـاء) والاتصـال. والسـؤال المطروح هو ما هي التغييرات التي يمكن إدخالها لتحسين الترتيبات الحالية دون فرض مستويات إضافية من البيروقراطية.

19 - واعتُبر أن من المفيد اتباع نهج قائم على المبادئ. وبالإضـــافة إلى المبادئ المقترحة للمســـاءلة والتنسيق والشفافية، رأى الأعضاء أن اعتبارات التكاليف/الفوائد و ''إشراك الأفضل'' (أي إشراك الخبراء المناسبين من مختلف المؤسسات) تتسم بأهمية خاصة.

20 - وباستخدام تلك المبادئ، أيد أعضاء فريق أصدقاء الرئيس، في إطار التصرّف ضمن حدود الولاية المسندة إلى الفريق، استكشاف ترتيبات جديدة تهدف إلى تحسين التنسيق والاتصال والقدرة على تقديم استجابة تعاونية على نطاق نظام الإحصاءات الاقتصادية، مما يعكس أن أهم اعتبار هو وجود الروابط الصحيحة بين الأفرقة لتحقيق غرض محدد.

21 - وناقش الأعضاء التحسينات المحتملة في نظام الإحصاءات الاقتصادية على نطاق ثلاثة عناصر هي: وضع المعايير، والهياكل الأساسية الإحصائية، والعمليات الإحصائية. وركزت المناقشات على السبل التي يمكن من خلالها وضع الهياكل والأفرقة الحالية على المحك لكي تعمل بطريقة مختلفة بهدف زيادة مرونة النظام وقدرته على الاستجابة.

22 - ونوقش مفهوم ''تحالفات الراغبين'' بوصفه الآلية التي يمكن من خلالها إحراز تقدم. فكبار الإحصائيين في المؤسسات ''يصوّتون بأقدامهم'' (أي يفصحون عن أفكارهم باختيارهم الوجهات التي يقصدونها) عن طريق إرسال الموظفين إلى الاجتماعات والمنتديات التي يرون أنها ستحقق عائدا لمؤسساتهم. ويمكن رؤية ذلك في أفرقة المدن التي أنشأتها وتديرها البلدان الأعضاء. وناقش الأعضاء الكيفية التي يمكن بها وضع هذه الآليات القائمة أمام تحدّي تحقيق قيمة إضافية.

## جيم - موجز نتائج أنشطة التشاور

23 - أجريت مشاورات باستخدام أسلوبين مختلفين. الأول هو استبيان خطي أرسل إلى مختلف الأفرقة العاملة في مجال الإحصاءات الاقتصادية، بما في ذلك الأفرقة العاملة في إطار اللجنة الإحصائية والأفرقة التي يديرها صندوق النقد الدولي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. ويرد في مرفق هذا التقرير بيان بالأفرقة العاملة التي تمت استشارتها والأسئلة المطروحة.

24 - أما الأسلوب الثاني فنُفّذ من خلال حلقات دراسية تشاورية إقليمية عقدت مع كبار الموظفين من المكاتب الإحصائية الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا والأمريكتين. ومن المقرر عقد حلقات عمل إقليمية إضافية في غرب آسيا وأفريقيا في عام 2020.

25 - ويرد تحليل كامل للردود على الاستبيان في وثيقة المعلومات الأساسية الخاصة بالدورة الحادية والخمسين للجنة الإحصائية. ويمكن إيجاز الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من الردود على النحو التالي:

(أ) وجود اتفاق عام مع الأولويات التي اقترحها فريق أصدقاء الرئيس. وفي أغلب الحالات، تم التسليم بأن المبادرات العالمية تعالج هذه الأولويات. وحُدّدت عدة ثغرات وأولويات يمكن اعتبارها، في معظمها، فئات فرعية منبثقة من المجالات الرئيسية ذات الأولوية المحددة؛

(ب) اتفق عدد قليل من المجيبين على أن المبادرات العالمية القائمة حاليا تتسم بالفعالية في دعم التحولات الحالية. وفي حين رأى هؤلاء الأعضاء أنه لا حاجة إلى مزيد من المبادرات، فقد أكدوا مع ذلك على ضرورة تحسين التنسيق بين المبادرات القائمة. وأقر مجيبون آخرون بالحاجة إلى مبادرات عالمية إضافية. وتركزت معظم المقترحات حول مجالين رئيسيين هما: مواءمة المعايير والأطر وتوسيع نطاقها بصورة متعددة الأبعاد، والدور النشط للمنظمات الدولية في تقديم الدعم للمكاتب الإحصائية الوطنية في إقامة حوار للحصول على البيانات التي تنتجها الشركات الرقمية الكبرى وتنسيق تبادل تلك البيانات على الصعيد الدولي؛

(ج) وجود توافق في الآراء على أنه يمكن تحسين تنسيق ومواءمة الأنشطة بين المنظمات الدولية. وأشارت الحلول المقترحة إلى تحسين الاتصال، وتقاسم الأولويات وتقاسم العضوية في مجال البحوث وتحديد الأولويات من خلال منتدى عالمي ومنابر لرؤساء جميع الأفرقة من أجل تعزيز أوجه التآزر بين الأفرقة وتجنب الازدواجية في العمل؛

(د) وجود توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى إنتاج بيانات مفصّلة على مستوى أدق وإضفاء مزيد من دقة التفصيل على مختلف التصنيفات الدولية. ولا يمكن توفير مستوى المعلومات الذي يحتاج إليه مستعملو البيانات من خلال نهج الدراسات الاستقصائية التقليدية، وسيكون مكلفا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دقة التفصيل تقترن بتحديات تتمثل في تزايد خطر الكشف عن المعلومات المحددة لهوية المجيبين. ويمكن تجميع الحلول المقترحة في أربعة مجالات هي: المجال المنهجي، والمجال المتصل بتكنولوجيا المعلومات، وتعزيز التوحيد القياسي، والتعاون/الشراكات؛

(هـ) وجود توافق في الآراء على أن نظام الإحصاءات الاقتصادية يقوم على رد الفعل ويتسم بالبطء في التكيف مع طلب المستعملين. وتتعلق عدة تعليقات بزيادة التعاون والشراكة بين القائمين على تجميع الإحصاءات وتعزيز تبادل الدروس المستفادة والأساليب والتحديات المتعلقة بالاتجاهات الناشئة والاحتياجات من البيانات كسبل لتجنب ازدواجية الجهود وزيادة القدرة على الاستجابة.

26 - ويمكن إيجاز النقاط الرئيسية للحلقات الدراسية الإقليمية التي عقدت حتى الآن على النحو التالي:

(أ) وجود اتفاق عام مع الأولويات التي اقترحها فريق أصدقاء الرئيس، مع وجود بعض التباين بين الأقاليم في ترتيب الأولويات، والإعراب عن رأي مفاده أن هناك ضرورة لبذل المزيد من الجهود لضمان مشاركة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء في التجريب والاختبار في إطار عملية تحديث المعايير؛

(ب) الاعتراف بأن جميع البلدان تواجه ضغطا متماثلا لتحويل عملياتها الإحصائية استجابة لضغوط الميزانية، والقيود المفروضة على القدرات، والثورة الرقمية/ثورة البيانات في استخدام السجلات الإدارية والبيانات الضخمة. ووضعت مبادرات دولية لمساعدة المكاتب الإحصائية الوطنية في هذه التحولات، ولكن يجب استمرار هذه المبادرات ودعمها عن طريق الهياكل الأساسية الإحصائية العالمية الموسعة المتعلقة بحلول البيانات والأنشطة المبتكرة لبناء القدرات. وينبغي للمبادرات أن تستخدم التكنولوجيا في توفير إمكانية الوصول إلى الأساليب الجديدة والبيانات الجديدة والتكنولوجيا الجديدة والطرق الجديدة للإنتاج الإحصائي؛

(ج) وجود رأي متسق مفاده أن هناك قدرا كبيرا من التداخل مع الأفرقة على الصعيد الدولي، وأنه يلزم وجود آليات أفضل للتنسيق، بما في ذلك توفير القيادة والتوجيه على الصعيد العالمي للنظام ككل؛

(د) يشكل الطلب المتزايد على رفع مستوى دقة التفصيل في توفير البيانات (حسب المنطقة أو الفئة الديمغرافية أو حتى على مستوى الوحدة) تحديا رئيسيا أمام المكاتب الإحصائية الوطنية ويهيئ فرصة جديدة مهمة لتحسين تلبية احتياجات واضعي السياسات. ويلزم زيادة التركيز على دعم هذا التحدي على الصعيد الدولي؛

(هـ) الحاجة إلى آليات مناسبة لإدارة المخاطر لدعم أساليب عمل أكثر مرونة وقدرة على الاستجابة للمساعدة على استعادة التوازن بين الاحتياجات المتنافسة في كثير من الأحيان لتوفير سلاسل زمنية متسقة ومستقرة مع توخي القدرة على الاستجابة والابتكار أيضا في مواجهة الاحتياجات أو التوقعات الجديدة.

## رابعا – الخيارات التي نوقشت والأنشطة المقررة

27 – أدت أنشطة التشاور والمناقشات التي أجريت في العام الماضي إلى اتخاذ قرار بالتركيز على تحسين النظام الحالي بدلا من التوصية بإدخال تغييرات رئيسية عليه. ويندرج العمل المقترح لفريق أصدقاء الرئيس ضمن أربعة أبعاد هي: توثيق عمليات النظام الحالي؛ وتحسين الصلات بين الأفرقة العاملة من خلال إنشاء الشبكات؛ ووضع الأفرقة العاملة أمام تحدّي العمل بطرق جديدة، مع التركيز على التجريب وبناء القدرات؛ وزيادة نطاق المشاركة مع مجموعة واسعة من المستعملين والشركاء المحتملين الآخرين باستخدام عدد صغير من المواضيع (موضوعان أو ثلاثة) لإظهار التقدم المحرز بمؤشرات واضحة.

*توثيق النظام*

28 – وضعت خلال السنة بعض المواد المفيدة للغاية التي تتيح إجراء مناقشات مدروسة. وهذا النوع من المواد مهم لدعم اتخاذ قرارات مستنيرة، وتحديد أولويات برامج العمل، وإدخال تحسينات على ترتيبات الإدارة. وبالتالي، ينبغي للفريق أن يواصل وضع هذه المواد كمورد للمجتمع العالمي.

29 – وتشمل هذه المواد اللوحات الإيضاحية الخاصة بالأفرقة الإحصائية (وهي مدرجة ضمن وثائق المعلومات الأساسية)، وتقديم تفسيرات بسيطة لكيفية عمل النظام الحالي، وتوضيح الأدوار والتوقعات للمشاركين في الأنشطة الدولية.

30 – ولوحظ أيضا أن المواد التي تم جمعها حددت عدة أفرقة إحصائية لم تعد نشطة (فريق دلهي المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي[1]، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية، وفريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، والفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات الديون) وحددت بعض الأفرقة التي يمكن أن تنظر في تغيير ترتيبات إدارتها بسبب تداخل الولايات والمهام أو بسبب القيود المفروضة على عضوية ممثلي البلدان. ووافق الفريق على أن يبلغ اللجنة الإحصائية بالأفرقة التي لم تعد نشطة وأن يتشاور مع بعض الأفرقة الإحصائية بشأن ترتيبات إدارتها.

*إنشاء الشبكات*

31 – سيجري السعي إلى زيادة الروابط بين الأفرقة العاملة كوسيلة لتحسين التنسيق والاتصال والمواءمة دون إضافة أي أفرقة أو تسلسلات هرمية أخرى في مجال الإدارة.

32 – وسيبدأ هذا العمل من خلال إنشاء شبكة من الرؤساء المعنيين بالإحصاءات الاقتصادية يتم اختيارهم من الأفرقة الإحصائية القائمة والمقبلة. وسيكون الانضمام إلى الشبكة طوعيا، وستكون

(1) للاطلاع على معلومات عن فريق دلهي المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي، يرجى الرجوع إلى الوثيقة E/CN.3/2020/27، الفقرات 11 و 49 و 79.

عضويتها واسعة النطاق، تشمل أفرقة من المجالات البيئية والاجتماعية – الديمغرافية وأفرقة تعمل خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة. وستتمحور أنشطة الشبكة حول مشكلة معينة تتعلق بالقياس وما يقترن بها من نواتج ونتائج وأطر زمنية محددة.

33 – وتشمل المشكلات المحتملة التي نوقشت فيما يتعلق بالقياس، على سبيل المثال لا الحصر، المنصات الرقمية والمشاريع المتعددة الجنسيات والاقتصاد غير الرسمي.

*التحدي المطروح أمام النظام*

34 – بالإضافة إلى حل مشكلة قياس واقعية، سيوضع الرؤساء أيضا أمام تحدي العمل بطريقة مختلفة وتوخّي المزيد من الابتكار والبراعة، في حين يترك للرؤساء وأفرقتهم أمر تحديد الطرق الدقيقة لتحقيق هذه الغاية. وأشار فريق أصدقاء الرئيس إلى التحديات التي تواجه تحسين استخدام تكنولوجيا الاتصالات؛ واتباع نهج تكراري بدرجة أكبر في تحقيق النواتج؛ وفتح باب العضوية أمام مجموعة أوسع من المؤسسات؛ ومراعاة منظور بناء القدرات في عمله؛ وإيجاد طرق جديدة لتحقيق التوازن بين تحديات الاستمرارية والابتكار.

35 – وستدعم الشبكة أيضا تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات والنتائج المستقاة من التجريب بين الأفرقة.

*المشاركة على نطاق واسع*

36 – كانت جهود المشاركة التي بذلها فريق أصدقاء الرئيس ذات قيمة بالغة في تعزيز الاتصال داخل نظام الإحصاءات الاقتصادية وفي التواصل مع الجهات الشريكة مثل شبكة الأمم المتحدة للاقتصاديين.

37 – ومع دخول الفريق العام الثاني والأخير من عمله، فإنه سيزيد من جهوده في مجال الاتصال والمشاركة داخل الأوساط الإحصائية لمناقشة النتائج التي تم التوصل إليها حتى الآن واقتراح سبل العمل في المستقبل. وسيسعى الفريق أيضا إلى إيجاد سبل للمشاركة مع مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة، بمن فيهم المستعملون والشركاء في التكنولوجيا ومقدمو البيانات والأكاديميون، وإلى وضع آليات لإدماج تلك المشاركة في الأنشطة المنتظمة الجارية.

38 – ولتيسير هذه الجهود، سيقوم الفريق بوضع استراتيجية للاتصال والمشاركة. وسيتمثل أحد العناصر الرئيسية للاستراتيجية في تنظيم منتدى عالمي للأمم المتحدة معني بالإحصاءات الاقتصادية في أواخر عام 2020.

## خامسا – الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

**39 – اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:**

**(أ) الإحاطة علماً بالأنشطة التي اضطلع بها فريق أصدقاء الرئيس في عام 2019؛**

**(ب) إسداء المشورة بشأن مجال التركيز والأنشطة المقترحة للفريق في عام 2020؛**

(ج) **حل الأفرقة الإحصائية التي لم تعد نشطة في مجال الإحصاءات الاقتصادية، على النحو الوارد في الفقرة 30 أعلاه وهي**[2]: **فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية، وفريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، والفريق العامل المشترك بين الأمانات العامة والمعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات الديون.**

(2) للاطلاع على معلومات عن فريق دلهي المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي، يرجى الرجوع إلى الوثيقة E/CN.3/2020/27، الفقرات 11 و 49 و 79.

# المرفق

## التشاور مع الأفرقة العاملة

1 - وجّه فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية رسائل خطية إلى الأفرقة العاملة التالية لطلب تعليقات:

(أ) **الأفرقة العاملة في إطار اللجنة الإحصائية** - فريق أوتاوا المعني بالأرقام القياسية للأسعار، وفريق دلهي المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي، وفريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية، وفريق فوربرغ المعني بإحصاءات الخدمات، وفريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، وفريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة، ولجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال والتجارة، واللجنة التوجيهية للاستراتيجية، ولجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية، وفريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية، وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية؛

(ب) **أفرقة أخرى** - لجنة صندوق النقد الدولي المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات، ولجنة صندوق النقد الدولي الاستشارية المعنية بإحصاءات مالية الحكومة، والفرقة العاملة المعنية بالحسابات القومية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والفرقة العاملة المعنية بالإحصاءات المالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والفرقة العاملة القصيرة الأجل المعنية بالإحصاءات الاقتصادية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والفرقة العاملة المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات، وفريق مديري المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية المعني بالإحصاءات الاقتصادية الكلية، واجتماع خبراء منظمة العمل الدولية بشأن إحصاءات العمل.

2 - واختارت منظمات إضافية، بما فيها عدة مكاتب إحصائية وطنية، أن تقدم مساهمات في عملية التشاور. ونظر فريق أصدقاء الرئيس في جميع الردود الواردة.

3 - وطُلب إلى الأفرقة العاملة أن تقدم ردودا على الأسئلة الستة التالية:

- **السؤال 1** - حدد فريق أصدقاء الرئيس عدة مجالات ذات أولوية لتحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية. وتشمل هذه المجالات الرقمنة، والعولمة، والرفاه الاقتصادي، وأوجه عدم المساواة الاقتصادية، والاستدامة، وتغير المناخ، والأصول غير الملموسة، وإنتاج الأسر المعيشية، ورأس المال البشري، والقطاع غير الرسمي. وتم التسليم بأن معظم هذه المجالات ذات الأولوية تُعالج حاليا من خلال مبادرات عالمية. بالإضافة إلى ما تقدم، هل هناك ثغرات/مسائل ذات نطاق عالمي يلزم معالجتها؟

- **السؤال 2** - يُطلب أيضا إلى المكاتب الإحصائية الوطنية أن تجري تحولا مؤسسيا كبيرا، يشمل زيادة استخدام مصادر البيانات الجديدة، وتحسين التوقيت، ومعالجة المسائل المتعلقة بالدقة، واستحداث أساليب وعمليات جديدة لربط البيانات، وإجراء تحليل على مستوى أعلى من دقة التفصيل بشأن الأثر الاجتماعي والبيئي للنشاط الاقتصادي، والاضطلاع بأدوار جديدة مثل دور الجهات الوديعة للبيانات، وذلك لأغراض استخدام البيانات الإدارية والبيانات الضخمة. وهناك عدة مبادرات عالمية (مثل عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تقاسم البيانات، وعمل

المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي بشأن السجلات العالمية، والفريق الرفيع المستوى المعني بتحديث الإحصاءات الرسمية) تُنفّذ حاليا لدعم عملية التحول في المكاتب الإحصائية الوطنية. فهل هناك حاجة إلى مبادرات عالمية إضافية يمكن أن تدعم عملية التحول في المكاتب الإحصائية الوطنية؟

- **السؤال 3** – هل يلزم إعادة النظر في هيكل الإدارة الذي يدعم الأطر المحاسبية الرئيسية للاقتصاد الكلي (نظام الحسابات القومية، وميزان المدفوعات، وإحصاءات مالية الحكومة، ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية)؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل يمكنكم تقديم اقتراحات بشأن الكيفية التي يمكن بها زيادة كفاءة وفعالية هيكل الإدارة؟

- **السؤال 4** – تركز معظم البيئات الحالية على دعم إنتاج بيانات الاقتصاد الكلي، في حين يطالب المستعملون بشكل متزايد برؤى تتسم بمستويات أعلى من دقة التفصيل. وبالنظر إلى تزايد توافر البيانات المصنفة والجزئية، وعلى الرغم من التحديات المتصلة بالحصول على البيانات الجزئية، كيف يمكن تعزيز الآليات الحالية أو تكييفها لتلبية هذه الاحتياجات، أم أن هناك حاجة إلى آليات جديدة؟

- **السؤال 5** – كثيرا ما يصور نظام الإحصاءات الاقتصادية على أنه يقوم على رد الفعل ويتسم بالبطء في التكيف. فهل توافق على ذلك؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل هناك حاجة إلى ترتيبات مؤسسية جديدة لزيادة قدرة النظام على الاستجابة للتغيرات في احتياجات المستعملين والسياسات؟

- **السؤال 6** – أخيرا، هناك قدر كبير من الابتكار والتجريب في الأساليب والعمليات الجديدة يتم خارج نطاق وكالات الإحصاءات الرسمية، على سبيل المثال في الأوساط الأكاديمية. فهل تحتاج المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية إلى تسريع وتيرة الابتكار ودرجة التجريب؟